الفصل الأول

(أ) أولا الأنداد

إن أول مبادئ التوحيد وقضاياه وطرق إقراره ، هو تلك الجدلية بين نكران الأنداد المثبت للواحدية ، وبين ثبوت الواحدية المنكر لكل الأنداد ، والمبطل لوجودها

فإنه ، على الرغم من كون المضمون الواحد هو نفى الأنداد ، فإن النسق يختلف فى التوصل إلى هذا المضمون .

فبينما يقول الحق – سبحانه وتعالى – فى سورة المائدة :

(...وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ۚ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ [1].

نجده يقول فى المضمون نفسه :

(قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ ۚ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ) [2].

١- المائدة من آية ٧٣

٢- الأنعام آية ١٦٤

والمتأمل فى هذه الآيات ، يسترعى انتباهه نسقها ، ولكننا لا نعنى بالنسق هنا ما وقف عنده الزمخشرى فى الكشاف ، عندما رأى أن الآية " جواب عن دعائهم له إلى عبادة آلهتهم ، والهمزة للإنكار ، أى منكر أن أبغى ربا غيرها " (الزمخشرى / الكشاف ٢ / ٦٤) فهو بانتباهه إلى القيمة البلاغية للاستفهام يعالج النسق فى ذات الآية مستلة من نظائرها . وكذلك لا نعنى بالنسق الوقوف عند الآية ونظائرها للخروج بقيمة بلاغية عامة تكاد تصل إلى حد القاعدة ، التى تراعى النسق فى تأديه إلى مضمون عام يصدق على الآية وكل ما يشبهها فى التركيب اللغوى ، وإن اختلفت مرامى تلك العبارات وأهدافها[1] وذلك على نحو ما يبدو فى قول الزملكانى فى إشارته إلى التقديم المفيد إنكار المفعول دون الفعل، إذ قال : " ومما جاء مرادا به إنكار المفعول قوله تعالى (...أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا...) وقوله (...أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ...) ولو أخر فقيل : (أأتخذ غير الله وليا ؟)و (أتدعون غير الله ؟) لذهب ما فيه من الفخامة والحسن ، من جهة أنه مع التقديم بمثابة قولك (أيكون غير الله ؟) بمكانة (أن يتخذ وليا) و (أيرضى عاقل من نفسه أن يفعل ذلك ؟) ولو قدمت الفعل ، كنت منكرا أن يكون الفعل فقط " (الزملكانى . البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ص ١٧٦) .

١- نقصد هنا بالنسق الذى يتأدى إلى مضمون عام وإن اختلفت المرامى والأهداف أن كل العبارات التى تسلك سبيل الاستفهام الإنكارى عندما يتقدم فيها المفعول على الفعل عقب أداة الاستفهام تؤدى هذه القيمة البلاغية أى إنكار المفعول بصرف النظر عن موضوعات تلك العبارات . ومن أمثلة ذلك أن نقول : (أغير على أتخذ صديقاً) أو أن نقول (أمحمداً أتخذ صديقاً) وكذلك (أغير الطائرة أرتضيى وسيلة) أو (أ أكثر من البحر أخشى ركوباً) وهكذا فإن كل التراكيب السابقة يعتنى فيها المتكلم بإنكار المفعول دون الفعل على الرغم من أن المضامين متباينة

إن حديث الزملكانى هنا عن هذا التقديم للمفعول بعد أداة الاستفهام ، وإفادته إنكار المفعول دون إنكار الفعل ، حديث عن النسق ، ولكنه النسق من جهة العموم ، بمعنى أنه يصدق على أى مفعول . أما الذى يسترعى انتباهنا – نحن – فى هذا النسق القرآنى فهو النسق من جهة الخصوص ، بمعنى تحديد هذا المفعول المستنكر ، ومن ثم تحديد القصد من وراء إنكاره .

إن الآيتين اللتين نعرض لهما فى سورتى المائدة والأنعام ، كلتاهما تقومان على نكران تعدد الأنداد ، وكلتاهما أيضا تنتهيان إلى ثبوت الواحدية ، ولكن الذوق البلاغى يلاحظ أن نسق النكران، وكذلك نسق الثبوت،ليس كل منهما – على حدة – متفقا فيما بين الآيتين . وخصوصية النسق تتأتى من أن نوع الأنداد المستنكر وكذلك نوع الواحد المثبت ، ليس كل منهما – على حدة أيضا – متفقا فيما بين الموضعين .

فآية المائدة تنكر مبدأ تعدد الآلهة على إطلاقه ، وتثبت الواحدية لإله واحد فقط ولكنها لا تحدد ذوات الآلهة المتعددة ، ولا تحدد ذات الإله الواحد ؛ لأن الآية ترد فى سياق يتحدث عن موقف المشركين الذين عددوا الآلهة ، فجعلوا المسيح إلها وجعلوا (الله) إلها أيضا لكنه ثالث ثلاثة ، ومن ثم كان النسق منشغلا بإقرار المبدأ الذى يصلح خلل منهج العقيدة ، وليس خلل العقيدة ذاتها ؛ ومن ثم وسم هذا المنهج بالكفر أى بالبطلان فقال:

(لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ...)[1]

وقال أيضا:(لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ ...)[2].

ثم أعقب ذلك ، بتقرير مبدأ نكران الأنداد وثبوت مبدأ الواحدية للإله فقال :

(...وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ...)[3].

أما آية الأنعام فهى وإن كانت تنكر الأنداد وتثبت التوحد ، إلا أن ذلك يأتى من خلال نسق منشغل بتحديد ذات الواحد المثبت ، وإخفاء ذات المتعدد المنكر ؛ وصولا إلى إثبات عدميته ، وذلك – فيما نرى – لأن السياق فى سورة الأنعام كان معتنيا بإظهار قضية الثواب والعقاب ، ومن هو المثيب والمعاقب ؛ فالآية ترد ضمن آيات تتحدث عن مسؤولية كل امرئ عن اختياره ، ثم تحمله تبعة هذا الاختيار ثوابا أو عقابا ، وذلك من أول قوله تعالى :

(وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ فَٱتَّبِعُوهُ وَٱتَّقُواْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ)[4]

١- المائدة/٧٢

٢- المائدة / ٧٣

٣- المائدة / ٧٣

٤- الأنعام / ١٥٥

وحتى نهاية السورة ، وفيها قوله:

(وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ ٱلْعِقَابِ وَإِنَّهُۥ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ) [1].

ومن ثم نلاحظ أن نسق آية الأنعام إذ ينكر الغير، إنما يجعله الغير من دون الله فالآلهة الغير ليس لها هوية واضحة ، ولا نسبة معروفة إلا بالقياس إلى ذات الله الإله المستحق للتوحيد ، ونلاحظ أيضا ، أنه إذ يثبت التوحد ، إنما يجعله لله ذاتا ، وليس ذلك الانشغال بتحديد الذات – هنا – إلا لأن المجال ، هو مجال ابتغاء الثواب ، والفرار من العقاب، ومن ثم تأتى جدلية النكران والثبوت مرتبطة بمرجعية الحساب ، وتصف (الله) بالربوبية دون الألوهية ؛ لأن الثواب لا يكون إلا عن الإيمان بالله ربا مالكا متصرفا فى شؤون العباد ، فيقول :

(قُلْ أَغَيْرَ ٱللَّهِ أَبْغِى رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَىْءٍ ۚ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُم مَّرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ) [2].

١- الأنعام / ١٦٥

٢- الأنعام / ١٦٤

إننا هنا لا ننظر إلى النص القرآني من خلال مضمون بعيد عن النسق [1]، كما أننا لا ننظر إليه كنسق عام ، يؤدى قيما في المضمون العام ، مهما اختلفت زواياه أو أغراضه الدقيقة الخاصة . ولكننا نريد النسق الذي يؤتى به – من أجل مضمون دقيق للآية – في موضع لم يكن يصلح فيه سواه .

فمن ذلك مثلا إبطال وجود الأنداد وأحقيتهم في شيء ، وإثبات أحقية الله ووحدانيته ، وهو ما يعبر عنه في سورة الحج بقوله تعالى

(ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ) [2] .

وهو أيضا ما يعبر عنه فى سورة لقمان بقوله تعالى :

(ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ) [3] .

١- من أمثلة تلك النظرة إلى النص القرآنى من خلال مضمون بعيد عن النسق ما يرد فى تفسير روح البيان للشيخ إسماعيل بن حقى البرسوى من قوله : " (...وَمَا مِنْ إِلَٰهٍ إِلَّآ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ...) أى والحال ليس فى الوجود ذات واجب مستحق للعبادة من حيث إنه مبدأ جميع الموجودات الإلهية موصوف بالوحدانية متعال عن قبول الشركة" [تفسير روح البيان ٦ / ٤٢٣] .

٢- الحج / ٦٢

٣- لقمان / ٣٠

وليس من الجديد ولا العسير، أن يشار إلى أن النسق اعتنى فى سورة الحج بتأكيد الحق فى جانب (اللّه) ، وتأكيد الباطل فى جانب(من دونه) ، وأن النسق لم يكن كذلك فى سورة لقمان ؛ فقد أكد الحق الذى هو فى جانب (اللّه) ولم يؤكد – باستخدام ضمير الفصل – أن (...مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَـٰطِلُ...) ؛ فمجرد الملاحظة ليست هى القضية ولكن القضية هى تدبر هذا النسق ، وتوجيه ما يلاحظ فى شأنه . وليس من التوجيهات التى نسعى إلها ، أو نقبلها ، ما ذهب إله الكرمانى [1] فى كتاب البرهان فى توجيه متشابه القرآن ، أو ما ذهب إليه الخطيب الإسكافى [2] فى كتاب درة التنزيل وغرة التأويل ، من أن التأكيد فى

١- يذكر الكرمانى صاحب كتاب البرهان فى توجيه متشابه القرآن والمنشور باسم أسرار التكرار فى القرآن أن " قوله (...وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَـٰطِلُ...) ٦٢ [أى من سورة الحج] وفى سورة لقمان (...مِن دُونِهِ ٱلْبَـٰطِلُ...) ٣٠ ؛ لأن فى هذه السورة وقع بعد عشر آيات ، كل آية مؤكدة مرة أو مرتين ، ولهذا أيضاً زيد فى السورة اللام فى قوله : (...وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ) ٦٤ . وفى لقمان (...إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ) ٢٦ . إذ لم تكن سورة لقمان بهذه الصفة .

وإن شئت قلت لما تقدم فى هذه السورة ذكر الله سبحانه وذكر الشيطان أكدهما فإنه خبر وقع بين خبرين ، ولم يتقدم فى لقمان ذكر الشيطان ، فأكد ذكر الله تعالى وأهمل ذكر الشيطان وهذه دقيقة " [أسرار التكرار فى القرآن ١٤٦ – ١٤٧] .

٢- يذكر الخطيب الإسكافى أن " قوله تعالى : (ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَـٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ) وقال فى سورة لقمان :(ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَـٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ) . للسائل أن يسأل عن تخصيص الآية من سورة الحج بالتوكيد فى قوله (...وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَـٰطِلُ...) وإخلائه منه فى سورة لقمان . والجواب أن الأولى وقعت فى مكان تقدمت فيه توكيدات مترادفة فى ستة مواضع وهى : (وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوٓا۟ أَوْ مَاتُوا۟ لَيَرْزُقَنَّهُمُ ٱللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا...) فاللام والنون مؤكدتان ، وبعده (...وَإِنَّ ٱللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ) واللام مع هو مؤكدان ، وبعده (لَيُدْخِلَنَّهُم مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُۥ...) واللام والنون سبيلهما تلك السبيل وبعده(...وَإِنَّ ٱللَّهَ لَعَلِيمٌ حَلِيمٌ) اللام التى فى خبر إن كذلك ، وبعده (...لَيَنصُرَنَّهُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ) فلما ترادفت التوكيدات وجاء فى هذا الموضع ، وجاء بعده خبر بين خبرين أكد ، وهو

سورة الحج إنما كان للمماثلة بين الآية وما سبقها من آيات مؤكدة ، وأن سورة لقمان لم تكن كذلك من حيث جريان آياتها على هذا التوكيد .

فنحن نرى ، أن استخدام ضمير الفصل – فى تأكيد كل من الجانبين فى آية سورة الحج – مرده أن السياق – الذى وردت فيه الآية – سياق الحديث عن البعث وإنكاره ومن ثم كان بدء السورة بتصوير أهوال ذلك اليوم ، ثم سوق الأدلة التى ينبغى تأملها للتصديق بالبعث ، وحول هذا البعث عرضت السورة لموقف فريقين أحدهما (يجادل فى الله بغير علم) والآخر (يعبد الله على حرف) ، ثم أبانت السورة بعد ذلك مساندة الله للفريق الذى يثبت على إيمانه ، أما المكذبون فقد أشارت السورة إلى ما ينتظرهم من مصير عندما قرنت بينهم وبين من كذبوا الأنبياء من قبل . فالملاحظ هنا فى سورة الحج ، أن الصراع بين فريقى الحق والباطل ، مصدره ومحكه الإيمان بالبعث ، وهو شئ غيبى ؛ ومن ثم نجد غلبة التشكك ، وظهور التلجلج ، حتى عند من يعبدون الله ؛ فهم يعبدون الله على حرف ، ومن ثم تطرح الآيات معيارا للثبات على الإيمان ، من خلال مناسك الحج ، التى قد لا تبدو الحكمة فيها ظاهرة جلية ، وعليه ، فلن يؤديها إلا من آمن بالله وصدق به من منطلق أنه هو الحق ، ولهذا كله – فيما نرى – كانت نبرة الوعيد حادة شديدة

(ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ...) وقوله (...وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ) اقتضت أشباهه مثله فجاء الخبر الثانى الواقع بين الخبرين وبعد الأخبار المؤكدة مؤكدا بقوله (هو) فقال (...وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ...)وليس كذلك ما جاء فى سورة لقمان ؛ لأنه لم تتقدمه التوكيدات التى تستتبع أمثالها كما تقدمت فى الأولى " [درة التنزيل وغرة التأويل ص ٣١٢ ص ٣١٣]

فى تثبيت أهل الحق على موقفهم ، وتنفير أهل الباطل عن جدالهم فى الله بغير علم "ذلك بأن الله هو الحق ، وأن ما يدعون من دونه هو الباطل"ومن هنا كان التأكيد – فى كلا الجانبين – ضرورة لكل فريق منهما على حده ؛ فهو تثبيت على الحق وتنفير من الباطل للفريق الأول ، وهو دعوة للحق وتنفير من الباطل أيضا للفريق الثانى .

ولم يكن السياق كذلك فى سورة لقمان فقد أكد جانب الحق (ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ...). ولم يؤكد على بطلان الجانب الآخر (...وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلْبَٰطِلُ...) لأن الباطل – فى سورة لقمان – ليس له غلبة على النفوس بل الغلبة والتمكين لجانب الحق ؛ ففريق المؤمنين – فى سورة لقمان – موصوفون بأنهم (...وَبِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ) ، ثم إن الصراع بين الفريقين – فى سورة لقمان – حول قضية الخلق وهو واقع معاين ، بل إن فريق الكافرين أنفسهم يقرون بأن خلق السموات والأرض لله ، أما ميدان الصراع فى سورة الحج فقد كان حول قضية البعث وهو امر غيبى لما يقع بعد .

ومن هنا كانت القدوة والمعيار – فى سورة لقمان – هى شخصية الحكيم المؤمن الداعى لابنه ، وهو أشفق الناس به ، فهو يدعوه عن خبرة وتجربة بأن الله هو الحق ومن هنا جاء التأكيد لجانب الحق من باب الدعوة لمن لم يؤمن بعد من أهل الباطل الذين إن سئلوا عمن خلق السموات والأرض يقولون الله . ولم يأت التوكيد

على أن ما يدعون من دونه الباطل ، لأن جانب الباطل فى السورة ضعيف من جهة موقف أهله ، ومن جهة القضية التى تخاصم حولها الفريقان .

إن نكران الأنداد يعد الوجه الكاشف عن كنه التوحيد ، والمبين عن فلسفته ومن هنا نلاحظ ، أنه عندما يعرض النص لنكران الند ولنكران الولد ، يكون النسق أكثر انصرافا إلى جانب نكران الند ، منه إلى جانب نكران الولد ، ويتضح ذلك فى قوله تعالى:

(مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ)[1]

فمن دلائل اهتمام النسق – هنا فى الآية – بنفى الند قبل نفى الولد – على الرغم من كونهما جميعا موضع إنكار – أنه قدم قضية الولد – لفظاً – على قضية الند ؛ ليفرغ للأخرى ، ومن دلائل ذلك – أيضاً – أنه أوجز فى نفى الولد ، بينما أطنب وفصل وعلل بالمذهب الكلامى فى نفى الند ، بل هناك من يقدر كلاما محذوفا فوق هذه التفصيلات والتعليلات على نحو ما يرد عند الزمخشرى ، الذى يقول:"فإن قلت (إذا) لا تدخل إلا على كلام هو جزاء وجواب ، فكيف وقع قوله (لذهب) جزاء وجوابا ، ولم يتقدمه شرط ولا سؤال سائل . قلت : الشرط محذوف

١- سورة المؤمنون : الآية ٩١.

تقديره (ولو كان معه آلهة) ، وإنما حذف لدلالة قوله (...وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ...) عليه ، وهو جواب لمن معه المحاجة من المشركين "

(الزمخشرى / الكشاف / ٣ / ٤٠ - ٤١) .

ولعل هذا الاهتمام بالإبانة عن نكران الند ، يرتد إلى كون الآية مسبوقة بنحو ثلاث عشرة آية فى سورة (المؤمنون) ، تعرض جميعها لتفرد الله سبحانه وتعالى بأوجه العطاء ، ومظاهر القدرة ، وتحدى وجود الأنداد بذلك .

ويضاف إلى ذلك ، أن القول بالولد - وإن كان لا يمكن التسامح فيه - إلا أنه أخف وطأة ، إذا ما قيس بالقول بالشريك ؛ لأن فى القول بالولد نسبة فرع إلى أصل ، أما فى القول بالشريك الند فإقامة لأصل آخر ، وهذا يعد أكثر خروجا فى باب الشرك .

وعلى الرغم من ذلك فإن المشرك يسوقه ضلاله إلى الخضوع والعبادة لهؤلاء الأنداد وإن كانوا لا يملكون له شيئاً من النفع ، بل ولا شيئاً من الضر . ومن أوجه الدقة والإعجاز البلاغى للقرآن ، أننا نجده يسوق هذا المضمون الواحد ، فى آيتين مختلفتين فى النسق تقديماً وتأخيراً ، فيقول تعالى : فى سورة يونس

(وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ...) [1] .

١- سورة يونس : من الآية ١٨.

فيقدم هنا كونهم لا يضرون على كونهم لا ينفعون بينما نجده سبحانه وتعالى فى سورة الفرقان يقول :(وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمۡ وَلَا يَضُرُّهُمۡ...)[1] . فالاستنكار فى كلتا الآيتين قائم لعبادة أى شئ من دون الله . ولكن لماذا يكون سبب الاستخفاف واللوم فى آية يونس – أن هؤلاء المعبودين لا يملكون الضر قبل كونهم لا يملكون النفع ؟ ، ولماذا يكون سبب هذا الاستخفاف واللوم – فى آية الفرقان – ما هو خلاف ذلك ؟ .

لعل فيما ذهب إليه الخطيب الإسكافى ، ما يوافق طريقتنا ، ويرضى ذوقنا من حيث تبرير النسق بالنظر إلى السياق الكامل للنص ، حيث يقول: " قوله تعالى:

(وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمۡ وَلَا يَنفَعُهُمۡ ...)

وقال فى سورة الفرقان :

(وَيَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمۡ وَلَا يَضُرُّهُمۡ...)

للسائل أن يسأل عن تقديم (...يَضُرُّهُمۡ...) على (...يَنفَعُهُم...)

فى الآية الأولى ، وتقديم (...يَنفَعُهُم...) على (...يَضُرُّهُمۡ...) فى الآية الثانية ، وهل صلح أحدهما مكان الآخر ؟

١- سورة الفرقان: من الآية ٥٥.

والجواب أن يقال ، إنما قدم (...يَضُرُّهُمْ...) على (...يَنفَعُهُم...) فى الآية الأولى وهو قوله(قُلْ إِنِّيٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ) ، فكأنه قال ويعبدون من دون الله ما لا يخافون ضرراً فى معصيته ولا يرجون نفعاً فى عبادته ، وقدم مالا يضرهم على ما لا ينفعهم فى هذا المكان لهذا المعنى ولهذا اللفظ .

وأما فى سورة الفرقان ، فقد تقدمت قبلها آيات قدم فيها الأفضل على الأدون كقوله عز وجل :

(وَهُوَ ٱلَّذِى مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ هَـٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَـٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ...)

وقوله بعده :

(وَهُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ مِنَ ٱلْمَآءِ بَشَرًا فَجَعَلَهُۥ نَسَبًا وَصِهْرًا ۗ وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا)

وصلة النسب أفضل من صلة المصاهرة ، كما أن العذب من الماء أفضل من الملح ، وقال بعده :

(وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُهُمْ...)

أى يتكلفون المشقة بعبادة ما لا يرجونه لنفع ولا يخشونه لضر ، فقدم الأفضل على الأدون لهذا المعنى ، وللبناء على ما تقدم فى الآيات . فجاء فى كل موضع على ما اقتضاه ما تقدمه وصح فى المعنى الذى اعتمد له . "

(الخطيب الإسكافى / درة التنزيل وغرة التأويل ص ٢٠٩ – ٢١٠)

وليس أدل على أن إعجاز النص القرآنى ، إعجاز بلاغى ، نابع من نسق التعبير عن المعنى ، إلا ما انتهينا إليه من مجئ كل موضع على ما اقتضاه ما تقدمه- على حد تعبير الإسكافى – وليس أدل على كون نكران الأنداد هو أول مداخل التوحيد ، من أن متابعتنا للنصوص السابقة أظهرت لنا كيف أن جدلية النكران والثبوت ، حرصت على نكران الأنداد مبدأ ؛ لتصل إلى ثبوت التوحيد عقيدة .

(ب)

إن جدلية النكران والثبوت ، بعد أن عولجت مبدأ نظرياً عقلانياً ، كان من الملائم أن يعرض لها القرآن الكريم سلوكاً وموقفاً بشرياً ، ولا غرو ، فإن من أقوى الأدلة على استقرار المبادئ ملاحظتها فى السلوك الإنسانى الذى يبين عن الرضى والرفض .

والقرآن الكريم حين يثير قضية التوحيد ، وهى جوهر الدين ، فإنه لا يمليها بقدر ما يحسنها ، ولا يفرضها إلا بقوة الاستدلال عليها ؛ فهو نص عقلانى . وبلاغة السياق فيه هى إحدى أفضل وسائله فى الاستدلال .

ويلاحظ أن النص القرآنى حيث يعرض أوجه السلوك البشرى تجاه نكران الأنداد وثبوت الواحد ، يأتيها من خلال الضمائر الثلاثة الغائب والمخاطب والمتكلم

فأما فى ضمير الغائب فنقرأ قوله تعالى :

(وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبًّا لِّلَّهِ) [1].

١- سورة البقرة : الآية ١٦٥

كما نقرأ أيضا قوله تعالى :

(وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ)[1] .

وعلى الرغم من كون المتحدث عنهم غائباً فى كلتا الآيتين ، فإن نسق التصوير مختلف ؛ لاختلاف القيمة البلاغية المرجوة فى كل من الحالتين .

فالفريقان اللذان تذكرهما آية البقرة ، تذكرهما إخباراً دون حكم ؛ دفعا للمتلقى إلى استنباط الحكم ثم الاقتداء به ، والوسيلة هنا هى هذا النسق الإخبارى التصويرى فأحد الفريقين يتخذ أنداداً والآخر يثبت عند إله واحد هو الله ، ومع ذلك فالقسمة ليست سواء بحكم هذا النسق الإخبارى ؛ فالفريق الأول (من الناس) والأنداد الذين اتخذوهم (...مِن دُونِ ٱللَّهِ...) ، وحبهم لهؤلاء الأنداد (...كَحُبِّ ٱللَّهِ...) وفى كل هذه المواضع الثلاثة ، دلالة على تحقير المسلك وانحطاطه ، فكون أصحاب هذا الفريق (من الناس) يعنى التقليل وعدم الشيوع ، وفى هذا ما فيه من التنفير من جانب القلة ، وكون الأنداد (...مِن دُونِ ٱللَّهِ...) يعنى التضعيف قياساً إلى الذات العليا ، وكون حبهم لهم (...كَحُبِّ ٱللَّهِ...) يعنى أن حب الله وهو المشبه به هو المثل والأصل فى قياس الحب ، وأن أى مشبه لا يبلغ مبلغه ، وفى هذا التحقير ، والتضعيف ، وقياس الفرع إلى الأصل ، ما فيه من هوان المسلك وازدرائه .

١- سورة سبأ : الآية ٤٠

وأما النسق فى آية سبأ ، فليست القيمة من ورائه مجرد الإخبار والتقرير على النحو الذى يشير إليه أبو عبيدة معمر بن المثنى ، فى قوله : " مجاز الألف هاهنا (يعنى فى قوله تعالى : (...أَهَـٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُواْ يَعْبُدُونَ) مجاز الإيجاب والإخبار والتقرير وليست بألف الاستفهام ، بل هى تقرير للذين عبدوا الملائكة "

(أبو عبيدة / مجاز القرآن / ٢ / ١٥٠) .

إذ أن مجرد التقرير ، بمعنى الإقرار بصوابهم فيما سلكوا ، أو تراجعهم عنه ، لن يغنى شيئا ، خاصة إذا كانت المواجهة بين المشركين والأنداد ، (تَحْشُرُهُمْ وَيَوْمَ جَمِيعًا...) ؛ فالحشر هيمنة وسلطان للحق ، وهوان ومذلة للزيف ، ثم (...جَمِيعًا...) التى تسوى بينهما فى العبودية والخضوع للحاشر ، مما يبطل المسلك والاعتقاد الدافع إليه من أصله .

ثم إن المواجهة تأتى بالاستفهام عن طريق اسم الإشارة (...أَهَـٰٓؤُلَآءِ...) ، وما فيه من دلالة السيطرة والإخضاع للمحاكمة ، وكذلك الضمير (...إِيَّاكُمْ...) ، وما فيه من غلبة التحدى ومصداقية الحاكم ، كل ذلك إنما يفيد التقريع والإذلال ، ويوجب على المتلقى رفض المسلك وما دفع إليه من مبادئ .

إن آيات القرآن الكريم تثبت أن السلوك الإنسانى دالة من دلائل نكران التعدد وثبوت التوحيد ، وذلك على أى وجه من وجوه هذا السلوك ، أو زاوية من زواياه .

فكما انتهى بنا التحليل فى الآيات السابقة إلى هذه النتيجة مع ضمير الغائب فإننا نلاحظ – أيضاً – هذا الأمر ،مع ضمير المتكلم ، فى قوله تعالى :

(قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ۝٢ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ۝٣ وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٞ مَّا عَبَدتُّمۡ ۝٤ وَلَآ أَنتُمۡ عَٰبِدُونَ مَآ أَعۡبُدُ ۝٥ لَكُمۡ دِينُكُمۡ وَلِيَ دِينِ)[1]

فالآيات مبدأها وختامها ضمير المتكلم ؛ فهو الضمير المسيطر والمصوت . أما ضمير المخاطب ، فهو ضمير خافت وصامت ؛ لأن السورة تبدأ بواجهة معبرة عن مشهد حوارى مباشر يعقبها . تلك الواجهة هى أسلوب النداء فى قوله تعالى :

(قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ)

أما المشهد الحوارى نفسه ، فقد أمسك بزمام المبادرة فيه المتكلم تقريراً لموقفه السلوكى وتحديداً لسلوك مخاطبيه .

١- سورة الكافرون

والتكرار فى آيات السورة هنا مسألة يتضح فيها الإلحاح على تقرير المواقف، على الرغم من اختلاف النسق . وتبدله بين الآيات . وتفسير السر وراء هذا التكرار المختلف النسق ، لا يكفى فيه القول بأن هدفه رفض التناوب لعدم تكافؤ الربح و الخسارة على نحو ما يرد عند الخطيب الإسكافى فى قوله : " إن سأل سائل عن التكرار فى هذه السورة (يقصد سورة الكافرين) ، فالجواب أن يقال ، إنا قد أجبنا فى جامع التفسير عن ذلك بأجوبة كثيرة ، فنذكر منها واحدا فى هذا الموضع ، وهو أن يقال معناه لا أعبد الأصنام لعلمى بفساد ذلك ، ولا أنتم تعبدون الله لجهلكم ما يوجب عليكم ، ولا أعبد آلهتكم لتعبدوا الله مناوبة بيننا ، ولا أنتم تعبدون الله من أجل أن يكون سبقت منى عبادة آلهتكم (الخطيب الإسكافى / درة التنزيل وغرة التأويل / ٥٣٦) .

وكذلك لا يكفى فيه القول بأن هدف هذا التكرار هو رفض المخايرة على نحو ما يظهر فى قول ابن قتيبة : " فكأن المشركين قالوا له : أسلم ببعض آلهتنا حتى نؤمن بإلهك فأنزل الله :

(لَآ أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ) .

يريد إن لم تؤمنوا حتى أفعل ذلك . ثم غبروا مدة من المدد وقالوا تعبد آلهتنا يوما أو شهرا أو حولا ونعبد إلهك يوما أو شهرا أو حولا ؛ فأنزل الله تعالى :

(وَلَآ أَنَا۠ عَابِدٌ مَّا عَبَدتُّمْ ﴿٤﴾ وَلَآ أَنتُمْ عَٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ) .

على شريطة أن تؤمنوا به فى وقت وتشركوا به فى وقت " .

(ابن قتيبة / تأويل مشكل القرآن نص ٢٣٨) .

فتلك التوجيهات السابقة لم تنتبه إلى القيم البلاغية التى يوفرها تبدل النسق بين آيات السورة ، وهو ما نود أن نلتفت إليه هنا ؛ إذ أن ضمير المتكلم المعبر عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، عندما ينكر عبادته لآلهة المخاطبين ، يكون هذا النكران مرة بقوله (...مَا تَعْبُدُونَ) أى فى الزمن الحالى أو الحاضر ،ويكون مرة أخرى بقوله (...مَّا عَبَدتُّمْ) أى فى الزمن الماضى ، بينما نكران هذا المتكلم على مخاطبيه عبادة إلهه جاء ثابتا فى كلتا المرتين ، بقوله (...مَآ عْبُدُ) ، وفى هذا ما يدل على ثبات، واستمرارية، ومن ثم وحدانية المعبود الذى يعبده الرسول صلى الله عليه وسلم وهو الله سبحانه الواحد، فى الوقت الذى يدل فيه تبدل النسق – بين الماضى والحاضر – على أن معبودات المخاطبين متعددة من جانب ، ومتغيرة من جانب آخر بين زمن وزمن ، وهو المسلك الذى رفضه الرسول وآثر عليه مسلك التوحيد .

إن ضمير المتكلم الذى رأيناه يسيطر فى حوار المخاطب فى الآيات السابقة يأتى خالصا فى آيات أخرى ، ليقرر المسلك الواجب والمبنى على الخلوص إلى رؤية إيمانية مدعومة بالثقة المطلقة فى الإله الواحد المستحق للعبادة ، فى قوله تعالى :

(إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ) [1]

ولا جدال أن تكرار الضمير (إياك) – فى الآية الواحدة – مرتين مسألة مثيرة ودافعة إلى محاولات شتى للتوجيه ، وليس من المقبول القول بأن موافقة لغة العرب وسننهم هو الوجه ، وهو الأمر الذى يغرق فيه الطبرى فى تفسيره للآية [2]؛ فالقرآن لم يأت ليوافق العرب فى لغتهم ، ولكنه عندما وافق تلك اللغة فى أصولها ، كان متحديا للذوق البلاغى أن يجاريه أو يثبت أمامه ؛ ومن ثم فلابد من البحث عن وجه بلاغى يفسر تكرار الضمير ، ويوضح القيمة الدلالية لهذا النسق .

إن أول ما ينتبه إليه الكاتب – هنا – هو أن هذا التكرار إنما ثبت الضمير مع فعلين هما : فعلا (نعبد) أولا ، و(نستعين) آخرا . وفى هذا دلالة على

١- سورة الفاتحة : الآية ٥

٢- يقول الطبرى فى تفسير هذا التكرار : " فإن قال فما وجه تكراره (إِيَّاكَ...) مع قوله (...نَسْتَعِينُ) وقد تقدم ذلك قبل (...نَعْبُدُ ...) ، وهلا قيل إياك نعبد ونستعين إذ كان المخبر عنه أنه المعبود هو المخبر عنه أنه المستعان ، قيل له إن الكاف التى مع إيا هى الكاف التى تتصل بالفعل ، أعنى بقوله نعبد ، لو كانت مؤخرة بعد الفعل وهى كناية اسم المخاطب المنصوب بالفعل ، فكثرت بإيا متقدمة ؛ إذ كانت الأسماء إذا انفردت بأنفسها لا تكون فى كلام العرب على حرف واحد ، فلما كانت الكاف من إياك هى كناية اسم المخاطب التى كانت تكون كافا وحدها متصلة بالفعل إذا كانت بعد الفعل ، ثم كان حظها أن تعاد مع كل فعل اتصلت به فيقال أللهم إنا نعبدك ونستعينك ونحمدك ونشكرك ، وكان ذلك أفصح فى كلام العرب من أن يقال أللهم إنا نعبدك ونستعين ونحمد ، كان كذلك إذا قدمت كناية اسم المخاطب قبل الفعل موصولة بإيا كان الأفصح إعادتها مع كل فعل كما كان الفصيح من الكلام إعادتها مع كل فعل إذ كانت بعد الفعل متصلة به وإن كان ترك إعادتها جائزاً " [جامع البيان فى تفسير القرآن ١ / ٥٤ – ٥٥] . ولا يخفى علينا بعد مطالعة هذا النص أن الطبرى يبدأ بالرغبة فى إجابة السائل عن سبب أوجه التكرار فى الضمير وعلى الرغم من جعله هذا الوجه فى كون لسان العربى الفصيح يقتضى ذلك ، فإنه ينتهى إلى جواز ضده مما يعنى أن السبب الذى قدمه ليس كافياً ويظل التساؤل مطروحاً ، ولعل فى التوجيه الذى رآه البحث هنا ما يخرج بالتوجيه من دائرة عمومية النسق وما يتعلق بتلك العمومية من دلالات إلى دائرة خصوصية النسق التى هى هم البحث ووكده هنا .

تخصيص صاحب الضمير، بسبب تكرير الضمير من جانب، وبسبب تقديمه – وهو المفعول به – على الفعل من جانب آخر، أقول تخصيصه – دون غيره من الأنداد – فى مسلك من يعبد ومن يستعين؛ لأنه لا يعبد إلا الله، ولا يستعين إلا بالله؛ ولذا كرر إياك، للدلالة على كون المعبود هو نفسه المستعان، وتلك هى أوجه أحقيته بالعبادة، أما المعبودات الأخرى فقد تعبد ولكن- بمقتضى ما يقول عابدوها – (...مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ...)[1] لا ليستعان بهم.

ثم إن هذا التخصيص جاء من خلال الضمير، ولم يأت من خلال الاسم الظاهر للدلالة على أن هذا الاختصاص نابع من عمق النفس والقلب، فهى حقيقة راسخة عند المتكلم عابداً ومستعيناً، لاستنادها إلى الإيمان، قبل استنادها إلى الدليل العقلى.

وعلى نحو ما عرضنا للغيبة وللتكلم، نلاحظ كذلك أن أسلوب الخطاب يأتى فى إطار إظهار المسلك المنكر للتعددية، المثبت للواحدية ويبدو ذلك فى النهى الذى يحرم مسلك اعتناق التعدد، فى قوله تعالى:

(وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ۖ إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَٰحِدٌ ۖ فَإِيَّـٰىَ فَٱرْهَبُونِ)[2].

١- الزمر آية ٣

٢- النحل / ٥١

ومن الأمور الظاهرة – فى الآية هنا – هذا التعانق بين النهى النافى (...إِلَـٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ...) وبين الإثبات الموجب (...إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَٰحِد...) وليس من المقبول قراءة الآية ، دون التوقف أمام ظاهرة ذكر الأعداد (اثنين) فى النهى ، و (واحد) فى الثبوت .

ومما ينبغى ملاحظته – عند محاولتنا تدبر هذه المسألة – أن النهى هنا من الله سبحانه وتعالى (وقال الله) ؛ فالنهى هنا يصل إلى درجة التحريم ، والتحريم هو تحريم المسلك ، أى مسلك التعبد لإلهين وفيما نرى – حتى الآن – أن النهى عن اتخاذ إلهين ، عبارة تامة المعنى ، مؤدية للدلالة المقصودة ، لا يعوزها سوى التعليل ، الذى بسببه وقع هذا التحريم فجاء قوله تعالى : (...إِنَّمَا هُوَ إِلَـٰهٌ وَٰحِد...) بيانا لهذه العلة التى تحصر الألوهية وتوجبها فى إله لابد أن يكون (واحدا) ؛ فأصبح ذكر العدد هنا واجبا وضرورة ومن ثم كان لابد أن يقابل هذا (الواحد) فى الإثبات ، (اثنان) فى النهى والتحريم لأن الاثنين هى أدنى ما يلى الواحد ، وهى بداية حد التحريم والشرك ، ومن هنا كان لابد من ذكر (اثنين) فى النهى،كما كان لابد من ذكر (واحد)فى الإثبات ، ثم كان لابد بعد ذلك من تحديد هذا الإله الواحد المستحق للعبادة،فقال تعالى:(...فَإِيَّـٰىَ فَٱرْهَبُونِ)للعودة بضمير المتكلم – فى نهاية الآية على قوله تعالى فى بدايتها (وَقَالَ ٱللَّهُ)؛ فيصبح الإله الواحد هو (الله) ويصبح أسلوب الخطاب فى الآية نهيا طلبيا لا يقبل المساومة ولا الجدل .

ولعل قضية التأخير والتقديم التى يقف أمامها الزملكانى فى قوله : " ومن التأخير قوله تعالى : (لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَـٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ...) ، أى لا تتخذوا اثنين إلهين ؛ لأن اتخاذ (اثنين) يقع على ما يجوز ، وعلى مالا يجوز . و(إلهين) لا يقع إلا على ما لا يجوز ، فإذن (إلهان) أخص ، فكان جعله صفه أولى " (الزملكانى . البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن ص ٣٠٢) .

أقول لعل تناول الآية – على هذا النحو – كان يمكن أن يكون مثمرا ، وبلاغيا حقا لو أنه أمكن متابعة الأمر فى الاتجاه الذى شرع فيه القرطبى ، ولكن على نحو أعمق مما ذكره الإمام القرطبى فى نقله" قوله تعالى " :

(وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَـٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ)

قيل المعنى لا تتخذوا اثنين إلهين . وقيل : جاء قوله (اثنين) توكيداً . ولما كان الإله الحق واحداً ، وأن كل من يتعدد فليس بإله ؛ اقتصر على ذكر الاثنين ؛ لأنه قصد نفى التعدد " (القرطبى . الجامع لأحكام القرآن ص ٣٧٢٩).

فقد غاب عن الزملكانى أن يقرن (اثنين) إلى (واحد) ، فلم يقف على الحكمة من كون (اثنين) صفة لـ (إلهين) على نحو ما جاء بها النسق القرآنى ، وكذلك غاب عن القرطبى أن يبحث فى العلة وراء كون (اثنين) تابعاً لـ (إلهين) توكيداً كانت أم صفة وهو الأمر الذى ذكرنا أن القرطبى شرع فيه ، لكنه كان بحاجة إلى تناول أكثر عمقاً ، كأن نقول : إن التحريم والنهى كان منصباً على تعدد

الألوهية ، ولفظة (إلهين) دالة ببنيتها على معنى الألوهية ، وعلى معنى التعدد ، وأن لفظة (اثنين) لم تكن مطلوبة لتدل على التعددية ، وإنما تطلبها قصر الألوهية على إله واحد فى تتمة الآية ، فكان لابد من تأخير (اثنين) لتتوازى مع تأخير لفظة (واحد) .

وأسلوب الخطاب الذى جاء من الله – سبحانه – نهياً مباشراً ، نجده فى خطاب رسل الله – للذين كفروا – أمراً بلاغياً ، دلالته التحدى والتعجيز ، وفى هذا ما فيه من دلالة على مسلك الموحد الواثق فى صدق دعوته إلى الله ، ويبدو ذلك فى قوله تعالى :

(أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِى حَآجَّ إِبْرَٰهِـۧمَ فِى رَبِّهِۦٓ أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّىَ ٱلَّذِى يُحْىِۦ وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ ۖ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ) [1].

وأسلوب الخطاب – هنا – مازال داخل إطار جدلية النكران والثبوت – التى نحن بصددها فى هذا المبحث – ولكن الفارق بين الخطاب فى آية سورة النحل ، وبينه فى آية البقرة ، أن الخطاب فى الأولى طرفاه إلهى / بشرى ، وأنه فى الأخرى طرفاه بشرى / بشرى ؛ ومن ثم وجدنا الاستدلال فى الآية الأولى تقريرياً

١- سورة البقرة : الآية ٢٥٨

موجباً للتسليم ، بينما جاء هذا الاستدلال فى الأخرى طلبياً تعجيزياً لا يلزم بالتسليم ، ولكنه يدفع إليه بطريقة حتمية . (إن الله يأتى بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب) .

ويلاحظ أنه فى هذا الاستدلال ، يذكر الاسم الظاهر(الله) ؛ لأن موطن الدليل وهو حركة الشروق والغروب لا تنسب إلا إليه سبحانه ؛ إذ أنها حركة متوالية مستمرة لا يقتدر عليها إلا الإله الحق وهو الله . ومن ثم كانت النتيجة (فبهت الذى كفر) والتسليم هنا يعنى ضرورة التحول بالمسلك إن لم يكن عند الذى كفر فى ذاته ، فسيكون عند أتباعه الذى يدركون من خلال الخطاب المعجز لمسلكه زيف ألوهيته .

(ج)

إن جدلية النكران والثبوت التى سايرناها فى هذا الفصل فرأينا الآيات الشواهد تخلع الأنداد وتثبت الوحدانية كمبدأ ، ثم رأيناها بعد ذلك – كسلوك – تمجد مسلك التوحيد وتستهين بمسلك الشرك ، نجدها هنا تنتهى إلى رفض الأنداد كنتيجة مترتبة بشكل طبعى على ما سبقها من مبدأ وسلوك .

ورفض الأنداد يصوره القرآن من خلال آيات تبرز موقف المشركين المقيمين على عنتهم ، والمتخذين الأنداد آلهة ، فتعرض له الآيات القرآنية مستنكرة مثل هذا الموقف الذى تجاوزه العقل ومجه السلوك ولم يعد معقولا ولا مقبولا من أحد الإصرار عليه .

نلاحظ هذا الأمر فى الآيات التالية ومنها قوله تعالى:

(وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ)[1].

١- سورة يونس : الآية ١٨

وكذلك قوله تعالى:

(وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ ۖ وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ)[1]

ومما ينبغى ملاحظته فى الآيتين السابقتين أنهما متفقتان فى كون مضمونهما العام هو استنكار الإقامة على عبادة الشركاء من دون الله ، وكذلك يلاحظ اتفاقهما فى هيكل الصياغة من حيث إبراز الاسم الظاهر (الله) وجعله مقدما على الشركاء ، ثم إبهام وتنكير ماهية الشركاء واختتام كل من الآيتين بتنزيه الله وإظهار العجب من سفه مسلك المشركين .

ثم يأتى بعد ذلك قوله تعالى :

(وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ لِأَبِيهِ ءَازَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً ۖ إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ)[2] .

فنلاحظ أيضا تنكير الشركاء (...أَصْنَامًا...) ، ثم اختتام الآية بإظهار التعجب والاستنكار لمسلك المشركين .

١- سورة الأنعام : الآية ١٠٠

٢- الأنعام . آية ٧٤

وقد لا يكون من الجديد أن نشير إلى تنكير وإيهام الشركاء فى الآيات الثلاث على التوالى :

(...مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ...) ، (...شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ...) ، (...أَصْنَامًا ءَالِهَةً...) .

فى الوقت الذى يشار فيه بالاسم الظاهر للمعبود الحق فى الآيات الثلاث أيضا بطريقة مباشرة فى الآيتين الأوليين (...مِن دُونِ ٱللَّهِ...) ، (لله) وبطريق غير مباشرة فى آية الأنعام بذكر اسم نبى الله (وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِيمُ...) ، أقول قد لا يكون من الجديد أن نشير إلى أن ذلك النسق يستهدف تحقير وتهوين شأن الشركاء فى مقابلة إعلان شأن الله المعبود بحق ، ثم إنه لا يخفى أيضاً ثبات اسم الحق ، وتنوع أسماء الشركاء مما يعنى عدم ثباتهم ؛ ومن ثم عدم استحقاقهم الألوهية .

ولكن الذى يثير الانتباه هو اختلاف الألفاظ الدالة على أفعال المشركين فى بداية كل آية ثم اختلاف الألفاظ المستنكرة لهذه الأفعال فى ختام كل آية من الآيات الثلاث .

ففى الآية الأولى وصف فعل المشركين بقوله (وَيَعْبُدُونَ...) بينما هو فى الآيتين الأخريين (وَجَعَلُوا...) ثم (...أَتَتَّخِذُ...) ، ونحن نرى أن لفظة (وَيَعْبُدُونَ...) تطلبها سياق الآية الذى هو ابتغاء جلب النفع ودفع الضر مما

لا يرتجى إلا من المعبود ولا يطلبه إلا العابد لأنه من باب العطاء والمنع ومن هنا وقع الاستنكار لشركهم الذى يترجمه سلوكهم ، سلوك العابدين؛ ولهذا أيضا ترتب على بدء الآية ختامها (...سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ) فجعل سلوكهم شركا ظاهرا ؛ لأن المشرك عبد الشركاء وابتغى من ورائهم النفع ودفع الضر ، والشركاء لا يملكون ذلك ولا يستحقون العبادة فسبحان الذى يستحق ، وتعالى شأنه عن شأن هؤلاء الأنداد .

وأما الآيتان الأخريان فقد وصف فعل المشركين فى الأولى بأنه جعل أى اصطناع لأن الجعل لا يتساوى – فيما نرى – مع الخلق وقد تتبعنا الآيات القرآنية[1] التى ورد فيها الفعل (جعل) ومشتقاته فتبين لنا أن المقصود بالجعل

١- تتنوع الصيغ اللفظية التى ورد فيها معنى الجعل فى القرآن إلى ثمان وأربعين صيغة حصرها المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم وهى على الترتيب (جعل) ، (جعلا) (جعلت) ، (جعلتم) (جعلته) ، (جعلكم) (جعلنا)، (جعلناك) ، (جعلناكم) (جعلناه) ، (جعلناها)، (جعلناهم)، (فجعلناهن) ، (جعلنى) ، (جعله) (جعلها) ، (جعلهم) ، (جعلوا) ، (اجعل) ، (لأجعلنك) ، (تجعل) ، (تجعلنا) (تجعلنى) ، (تجعلوا) (تجعلون) ، (تجعلونه) ، (نجعل) ، (ولنجعلك)، (ولنجعله) ، (نجعلها) ، (نجعلهما) ، (نجعلهم) (يجعل) ، (ويجعلكم) ،(يجعلنى)،(يجعله) ، (يجعلون) ، (يجعلوه)، (اجعل) ، (اجعلنا) ، (اجعلنى) (واجعله) ، (اجعلوا) ، (جعل) ، (جاعل)،(جاعلك) ، (لجاعلون)،(وجاعلوه) وقد ورد ذكر صيغ هذه اللفظة ثلاثمائة وخمس وأربعين مرة فى اثنتين وعشرين وثلاثمائة آية يمكن مراجعتها فى الحصر الدقيق والقيم الذى صنعه **الأستاذ** / محمد فؤاد عبد الباقى فى المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، وتصدق على كل استخدامات اللفظة فى تلك الآيات ما أشرنا إليه من أن الجعل خلق ، ولكنه ليس خلقاً لشئ من العدم ولا إيجاداً له من حيث الإيجاد ، بل هو خلق شئ أو تخصيص شئ فى شئ مخلوق قبلاً فهو خلق بالنسبة أو بالإضافة لخلق أصلى وليس خلقاً أصلياً لذات الشئ . ومثال ذلك جعل الله للأرض فراشا فالأرض مخلوقة أولا كجرم سماوى ثم خصصت موطنا للناس بعد ذلك .. وهكذا .

هو الخلق الثانوى وليس الخلق الأصلى ، بمعنى أن الجاعل إنما يرتب صنعته على صنعة سابقة ، وقد تكون الصنعة الأصل له أو لغيره .

ومن هنا كان وصف فعل المشركين فى الآية بقوله (وَجَعَلُوا...) وكان استنكار هذا الفعل بأبسط دليل وهو أن الله خالق هؤلاء الشركاء (وَخَلَقَهُمْ ...) ثم زاد الاستنكار بأن جعل فعلهم خرقاً أى خلقاً باطلاً زائفاً (...وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ وَبَنَٰتٍۭ...) ، فكان فعلهم الذى يعلمون حقيقته وبطلانه عنادا (بغير علم) ، ومن ثم ترتب على ما سبق ختام الآية بقوله (...سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَصِفُونَ) فهو وإن كان شركاً يتعالى عنه الله ، فإن جانب العناد العقلى فيه أوضح من جانب الاعتقاد ، ففعلهم وصف أى زعم عقلانى مبنى على العناد فسبحانه وتعالى عما يصفون .

وكذلك أيضاً فى الآية الثالثة كان فعل المشركين اتخاذاً (...أَتَتَّخِذُ...) والتساؤل هنا إنكارى مختلط بالتعجب ؛ لأن الشركاء أصنام يصنعونها بأيديهم ؛ فهو أمر لم يصل إلى حد الخلق ، ولا حتى الجعل ، ولا الخرق ، وإنما هو اختيار سفيه ومن ثم كان ختام الآية متناسباً مع طبيعة المسلك (...إِنِّىٓ أَرَىٰكَ وَقَوْمَكَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ) وأى ضلال بعد فقدان العقل والإدراك الذى يتخذ فيه المشرك الأصنام آلهة .

إن المقصود من خلال تلك الآيات السابقة هو إنكار سلوك الشرك ؛ ومن ثم كان التركيز على بيان درجات السلوك وأنواع الشرك من خلال تغير دلالات الألفاظ من جانب ومن خلال النسق الذى أفاد – بالتقديم والتأخير حيناً أو بالإظهار والإضمار حيناً ثانياً أو بالمناسبة بين بدء الآية وختامها ثالثاً – من جانب آخر قيماً بلاغية محددة .

ولعل ما انتبه إليه عبد القاهر الجرجانى وتابعه فيه على نحو أوضح فخر الدين الرازى [1] من أن قيمة التقديم فى قوله تعالى :(وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ...) هو نفى الشرك أصلاً سواء من الجن أو غيره فيقول :" قوله تعالى : (وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ) ليس بخاف أن لتقديم الشركاء حسناً وروعة ، ومأخذاً من القلوب ، أنت لا تجد شيئاً منه إن أنت أخرت فقلت : (وجعلوا الجن شركاء لله) وأنك ترى حالك حال من نقل عن الصورة المبهجة والمنظر الرائق

١- يذكر فخر الدين الرازى فى كتابه نهاية الإيجاز تحت عنوان (فى تقديم بعض المفعولات على بعض) قوله الذى يتابع فيه فكرة عبد القاهر مفصلاً وموضحاً فيقول " من هذا الباب قوله تعالى :(وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ...) فإذا قدمت الشركاء أفاد أنه ما كان ينبغى أن يكون لله شريك لا من الجن ولا من غير الجن . وإذا أخرت فقلت [جعلوا الجن شركاء لله] لم يفد ذلك المقصود . ولم يكن فيه شئ أكثر من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله . فأما إنكار المعبود الثانى على الإطلاق ، فلا يكون فى اللفظ دليل عليه ، مع تأخير الشركاء ؛ وذلك أن التقدير فى التقديم هو أن (...شُرَكَآء...) مفعول أول لـ (جعل) و (...لله...) فى موضع المفعول الثانى ، ويكون (...ٱلْجِن...) على تقدير آخر ، وهو كأنه قيل : فمن جعلوا شركاء لله ؟ فقيل : الجن .

وإذا كان كذلك وقع الإنكار على جعل الشريك لله على الإطلاق ، من غير اختصاص شئ دون شئ ، وحصل منه أن جعل الشريك من غير الجن ، قد دخل فى الإنكار ، كما دخل جعله من الجن ؛ لأن الصفة إذا ذكرت مجردة غير مجراة على شئ كان الذى تعلق بها من النفى عاماً فى كل ما يجوز أن تكون له تلك الصفة " . [الإمام فخر الدين الرازى . نهاية الإيجاز فى دراية الإعجاز . ص ٣١٥] .

والحسن الباهر إلى الشئ الغفل الذى لا تحلى منه بكثير طائل ولا تصير النفس به إلى حاصل . والسبب فى أن كان ذلك كذلك ، هو أن للتقديم فائدة شريفة ومعنى جليلاً لا سبيل إليه مع التأخير. بيانه أنا وإن كنا نرى جملة المعنى ومحصوله أنهم جعلوا الجن شركاء وعبدوهم مع الله تعالى ، وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم ، فإن تقديم (الشركاء) يفيد هذا المعنى ويفيد معه معنى آخر ، وهو أنه ما كان ينبغى أن يكون لله شريك لا من الجن ولا من غير الجن " [عبد القاهر الجرجانى . دلائل الإعجاز ص ٢٨٦] .

أكرر فأقول لعل ما انتبه إليه عبد القاهر الجرجانى فى النص السابق ، وتابعه فيه الرازى يظهر أن إبهام وتنكير الشركاء كان مقصودا بلاغيا ؛ لأن الغاية من هذا النسق لم تكن تحديد شخوص الشركاء ولا ماهيتهم ، وإنما كانت الغاية حقا على نحو ما أفاد النص السابق – بانتباهه إلى قيمة التقديم والتأخير – وعلى نحو ما أظهر تحليلنا البلاغى للآيات السابقة – من خلال تغاير دلالات الألفاظ المعبرة عن سلوك وفعل الشرك ، ثم من خلال إظهار وقوع التناسب بين مفتتح الآيات وخواتيمها – أقول كانت غاية النسق هى الاستهانة والاستنكار لمسلك المقيمين على الشرك المستمرئين إعراضهم عن التوحيد ، وذلك من باب الرفض والإنكار لهؤلاء الشركاء كنتيجة عقلانية تأدى إليها إنكار المبدأ ثم إنكار السلوك .